



حروف الجر ووظيفتها النحوية والدلالية في تراكييب القرآن الكريم - دراسة نحوية دلالية

كمال عوض حسين علي عمر¹

أحلام دفع الله محمد علي²

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة التراكييب التي وردت فيها لفظة القلب مجرورة بحرف جرّ، وتعريف حروف الجر لغةً واصطلاحاً، ومسمياتها، والوظائف النحوية والدلالية لها، والتناوب بينها، وزيادتها، والتضمين فيها وفائدته، وعرضت نموذجاً تطبيقياً للقلب مجروراً بحرف الباء في القرآن الكريم، وختمت بنتائج البحث التي كشفت عن سير النظم القرآني في استعمال حرف جر دون غيره، وبقاء كل حرف جر على أصل معناه حتى وإن قيل بالتضمين، وأخيراً توصيات فيما يخص حروف الجرّ في القرآن الكريم كالبعد عن استعمال مصطلحات: حروف زائدة أو لغو أو حروف فضلات؛ تأديباً مع الله ﷻ حتى لا يقال إن بالقرآن زيادة، وإطلاق مصطلح حروف الجر الصلّة أو حروف الجر التوكيدية.

ABSTRACT:

This study addressed the compositions in which the Heart word tugged with dragged chacters, and the definition of prepositions linguistically and idiomatically, its nomenclatures, grammatically and semantically functions including rotation, expanding, inclusion and its usefulness. The study offered a model applied with the inverted word tugged with dragged character B in the Quran. The study came with certain results which revealed the secret of Quranic systems in use of preposition, in Place of each other, and the survival of each dragged letter on the origin of meaning, even if it was said included. Finally, with regard to the recommendations of the prepositions in the Quran, such as away from use of terms: redundant letters, moonshine, or letters droppings ;so as not said there is an excessive and launch the terms traction relevant characters or Prepositions confirmatory.

الكلمات المفتاحية:

التناوب - الزيادة - التضمين - الخفض.

1- كلية اللغات - قسم اللغة العربية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2- كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد ﷺ أما بعد: فإن مشكلة البحث تتمثل في أنّ كثيراً من النحاة والمفسرين، ومن ينحو نحوهم يقولون بتناوب حروف الجر في القرآن، ويجعلون الحرف المستعمل في كتاب الله بمعنى حرف آخر دون تفرقة فيقولون في قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلِحَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (1) بمعنى (على)، ويجعلون (من) في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (2) في بمعنى (على)، وكأن كل حرفين معناهما واحد، مما يصرف الأذهان عن التدبر في الحرف المستعمل، إدراك سر النظم القرآني في التعبير بحرف دون سواه، فجاءت أهمية هذه الدراسة في تناول هذه الحروف، وما يلزمها من قضايا نحوية دلالية، وإمطة اللثام عن القيمة الوظيفية لحروف الجر في تراكيب القلب بهدف عرض هذه القضايا، وبيان رأي العلماء ثم ترجيح ذلك فيها، وإبراز معاني النحو في تراكيب القلب المجرورة بالحرف دون فصل للنحو عن الدلالة، وقد اعتمدت طريقتي في بحثي على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الملاحظة والاستقراء ثم التصنيف والتحليل ثم التوصيف والخروج بالنتائج.

أولاً: - الجر لغةً واصطلاحاً :

الجر لغةً : من (جرّ) وهو الجذبُ والشدُّ والافتقارُ (3).

واصطلاحاً: يذكر الرواة أنّ أبا الأسود الدؤلي تلقى من الإمام عليّ ﷺ صحيفة فيها: " الكلامُ كُلُّهُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسمُ ما أنبأ عن المُسمّى، والفعلُ ما أنبأ عن

(1) سورة طه، الآية (71).

(2) سورة الأنبياء، الآية (77).

(3) ينظر، ابن منظور، جمال الدين (1999م)، لسان العرب، ج2، تحقيق عبد الوهاب، أمين محمد والعبيدي، محمد الصادق (ط3)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مادة (جرّ).

حَرَكَةِ المُسَمَّى، والحرفُ ما أنبأ عن مَعْنَى لَيْسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ (4).

وقد عرّف سيبويه الحرفَ تعريفاً يُقَارِبُ التعريفَ السابقَ فقال: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل (5). ومعنى الحرف يكون في الاسم والفعل؛ ولذلك عرّفه الزمخشري بقوله: " والحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه (6). وعرّفه المرادي بقوله: " الحرف طرف في الكلام وفصلة ليس له معنى في نفسه، ولكونه لا يدل على معنى إلا في غيره فافتقر إلى ما يكون معه؛ ليفيد معناه (7)، وشرح ابن قاسم التعريف وبيّن أن لمعنى الحرف متعلقاً لأبداً من ذكره؛ ليفهم معناه، وأوضح بمثال أنّ الحرف (من) معناه الابتداء، لكن لا يبدؤ من ذكر متعلقه لفهم هذا الابتداء؛ فإذا قلنا: من البصرة اتصحت دلالة الابتداء بذكر متعلقه (البصرة) (8)، وذكر المرادي أنّ (باء) الجر لا تدل على الإلصاق حتى تُصاف إلى الاسم الذي بعدها، لا إنّه يتحصّل منها مفردة، وكذلك القول في سائر الحروف (9)، وذكر الاسترابادي أنّ الحرف وحده لا معنى له أصلاً بل معناه في لفظ غيره،

(4) السيوطي، جلال الدين (د.ت)، الأشباه والنظائر في النحو (د.ت) ج1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص10.

(5) سيبويه، عمرو بن عثمان (1977م)، الكتاب، تحقيق هارون، عبد السلام، (ط4)، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ص12.

(6) الزمخشري، محمود بن عمر (1323هـ)، المفصل في علم العربية (ط2)، دار الجيل، بيروت، ص283.

(7) المرادي، الحسن بن قاسم (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق قباوة، فخر الدين وفاضل، محمد نديم (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص23.

(8) ينظر، ابن قاسم المالكي، شرح حدود النحو للأبدي، أحمد بن محمد بن محمد (2008م)، تحقيق خالد فهمي (ط1)، مكتبة الآداب- القاهرة، ص55.

(9) الجنى الداني، مرجع سابق، ص22.

قال الأشبيلي: "وَسَمُّهَا حُرُوفُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ فِيمَا بَعْدَهَا عَلَى صِفَةٍ"⁽¹⁴⁾، وَذَكَرَ أَمثلةً لَهَا، بَيَّنَّ أَنَّهَا تُفْهَمُ مَعَانِي، وَتُوجِبُ صِفَاتٍ فِي مَجْرُورِهَا، وَلِأَجْلِ تِلْكَ الصِّفَاتِ دَخَلَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ، وَلَوْ لَمْ تَجِيءْ بِهَذِهِ الحُرُوفِ لَمْ يَتَبَيَّنْ لِمُخَاطَبِكَ مَا تُرِيدُ، مِنْهَا: جَلَسْتُ الدَّارَ، وَأَنْتَ تُرِيدُ فِي الدَّارِ، فَدَخُولِ (فِي) دَلَّ عَلَى أَنَّ الدَّارَ وَعَاءُ الجُلُوسِ، وَجِئْتُ الدَّارَ المَسْجِدَ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: جِئْتُ مِنْ الدَّارِ إِلَى المَسْجِدِ، فَ(مِنْ) تَقْتَضِي أَنَّ الدَّارَ مَبْدَأُ المَجِيءِ، وَ(إِلَى) دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ المَسْجِدَ مُنْتَهَى المَجِيءِ⁽¹⁵⁾. وَأشار ابن سَيِّدَةَ إِلَى وَظِيفَتِهَا فَقَالَ: " الحُرُوفُ الَّتِي يَسْمِيهَا النُّحُويُّونَ حُرُوفَ المَعَانِي وَهِيَ الحُرُوفُ الَّتِي تُرَبِّطُ الأَسْمَاءَ بِالأَفْعَالِ وَالأَسْمَاءَ بِالأَسْمَاءِ"⁽¹⁶⁾. وَتَخْتَصُ بِالدَّخُولِ عَلَى الأَسْمَاءِ، وَرَبْطِ الأَفْعَالِ أَوْ الأَسْمَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا بِالأَسْمَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا⁽¹⁷⁾ رَبْطًا لَفْظِيًّا دَلَالِيًّا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾⁽¹⁸⁾ حَيْثُ رَبَّطَ الحَرْفَ «فِي» بَيْنَ الفِعْلِ «كَتَبَ» وَالأِسْمِ «وَبِهِمْ» رَبْطًا لَفْظِيًّا دَلَالِيًّا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَا مُتتَالِيَيْنِ بِدُونِهِ، وَأَضَافَ مَعْنَى الكِتَابَةِ إِلَى القُلُوبِ مَصْحُوبًا بِمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ.

فَإِذَا أُفْرِدَ عَنِ ذَلِكَ اللَّفْظِ بَقِيَ غَيْرَ دَالٍ عَلَى مَعْنَى أَصْلًا⁽¹⁰⁾، وَتَبَعَهُمَا الفَاكُهِي حَيْثُ قَالَ: " فَالْحَرْفُ مُشْرُوطٌ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ: ذِكْرُ مُتَعَلِّقِهِ. فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مُتَعَلِّقُهُ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ"⁽¹¹⁾.

ثَانِيًا: - مَسْمِيَاتُ حُرُوفِ الجِرِّ، وَأَثَرُهَا:

تُسَمَّى (حُرُوفُ الإِضَافَةِ)؛ لِأَنَّهَا تُضَيِّفُ مَعَانِي مَا قَبْلَهَا إِلَى الأَسْمَاءِ بَعْدَهَا، وَتُسَمَّى (حُرُوفِ جِرِّ)؛ لِأَنَّهَا تَجْرُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الأَسْمَاءِ⁽¹²⁾، وَقَدْ أَوْضَحَ الجِرْجَانِي أَثَرَهَا الدَّلَالِي النَّحْوِي بِقَوْلِهِ: "فَإِنْ قِيلَ: لَمْ سُمِّيَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ حُرُوفَ الجِرِّ؟ قِيلَ: إِنَّهَا تَجْرُ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. اتَّصَلَ مَعْنَى المَرُورِ بِزَيْدٍ"⁽¹³⁾. وَالجِرْجَانِي ذَكَرَ سَبَبِينَ لِتَسْمِيَةِ (حُرُوفِ الجِرِّ) بِهَذَا الأَسْمَاءِ: **أَوَّلُهُمَا:** سَبَبٌ دَلَالِيٌّ؛ وَهُوَ أَنَّهَا تَجْرُ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ بَعْدَهَا. **وَآخَرُ:** سَبَبٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهَا تَعْمَلُ الجِرَّ فِيمَا بَعْدَهَا.

⁽¹⁰⁾ ينظر، الاسترأبادي، محمد بن الحسن (1993م)، شرح كافية ابن الحاجب (القسم الأول)، تحقيق حفطي حسن بن محمد (ط1)، أشرقت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود - السعودية، ص22.

⁽¹¹⁾ الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد (1993م)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق الدميري، المتولي (ط2)، مكتبة وهبة - القاهرة، ص102، 103.

⁽¹²⁾ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (2001م)، شرح المفصل للزمخشري، ج4، تحقيق يعقوب، إميل (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص454.

⁽¹³⁾ الجرجاني، عبد القاهر (1988م)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الأزهرري، خالد، تحقيق زهران، البدرأوي (ط2)، دار المعارف - القاهرة، ص89.

⁽¹⁴⁾ الأشبيلي، ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي (1986م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، تحقيق الثبيتي، عباد (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص838.

⁽¹⁵⁾ ينظر، المرجع السابق، ج2، ص838.

⁽¹⁶⁾ ابن سَيِّدَةَ، أبو الحسن (د.ت)، المخصص (ط الأميرية)، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت، السفر الرابع عشر، ص44، 45.

⁽¹⁷⁾ ينظر، أبو الفداء، الملك الصالح إسماعيل (2005م)، الكُنَاشِ فِي النُّحُويِّ وَالتَّصْرِيفِ، ج2، تحقيق مبروك، جودة (ط2)، مكتبة الآداب - القاهرة، ص69.

⁽¹⁸⁾ سورة المجادلة، الآية (22).

أولاً: - جر آخر الاسم الذي يليها لفظاً لا محلاً، فمجروها اللفظي في محل رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل السابقة لهذه الحروف؛ فمثلاً: ﴿وَكُنَّ بِاللهِ حَسِيْبًا﴾ (23) لفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع محلاً، مجرور لفظاً.

ثانياً: - تقوية المعنى والتوكيد، والربط المعنوي فهي تضيف، وتنقل معنى عاملها الذي قبلها إلى الاسم المجرور بعدها، وهذه الحروف لا يتساوى المعنى بها وبدونها؛ فقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (24) إذا أسقطنا (الباء) من الجملة لم يفسد المعنى إلا أنه يتغير فوجود (الباء) في الآية يفيد التوكيد وينقل معنى عاملها الذي قبلها (الفعل المنهي عنه) (لا تُلْقُوا) إلى مجرور أهلاً (يُكْم) ، مصحوباً بمعنى (الباء) ، والمعنى لا تلقوا بسبب أفعالكم أنفسكم إلى التهلكة.

ثالثاً: - نقل معاني هذه الحروف، وما يصحبها من معان أو دلالات سياقية إلى مجروراتها .

وكثير من العلماء يثبتون حروف الزيادة ، قال ابن مالك في (عن): "وتزاد هي و(على) و(الباء) عوضاً"، وقال في (على): "وقد تُزاد دون عوض"، وقال في (الباء): "وتُزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما"، وهو يثبت للزيادة فائدة، فيقول في زيادة (من): "وتُزاد لتتصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه" (25)، ومن العلماء من يسميها حروف صلة ، كالموردي الذي يتحاشى لفظة الزائد، ويُعبّر عنها بالصلة، حيث قال:

(23) سورة النساء، الآية (6).

(24) سورة البقرة، الآية (195).

(25) ابن مالك، جمال الدين محمد (1967م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، المكتبة العربية، القاهرة، ص 144.

ويمكن إجمال الوظيفة النحوية والدلالية لحروف الجري (19)؛

أولاً: - جر آخر الاسم الذي يليها، جراً ظاهراً أو مقدراً أو محلياً.

ثانياً: - تعدية عاملها اللازم إلى مفعول به.

ثالثاً: - الربط المعنوي فهي تُضيف، وتنقل وتوصل معنى عاملها الذي قبلها (الفعل)، أو شبهه إلى الاسم المجرور بعدها (20). قال ابن الحاجب: "حروف الجر: ما وُضِعَ للإفشاء بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه" (21).

رابعاً: - نقل المعنى الدلالي الأصلي لحرف الجر، وما يصحبه من معان سياقية إلى الاسم المجرور بها (22).

ثانياً: - زيادة حروف الجر؛

إنَّ مِنْ حروف الجرِّ حروفاً تجر الاسم لفظاً دون المحل، وتقع حروف صلة توكيدية سَمَّاهَا كثيرٌ من النحاة حروف جر زائدة أدَّتْ هذه التسمية إلى اختلاف كثيرٍ بين الإثبات والنفي.

الوظيفة النحوية والدلالية لـ (حروف الجر) الزائدة؛

(19) ابن النحاس، بهاء الدين (2004م)، التعليقة على المقرب (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو) تحقيق عويضة، جميل (ط1)، وزارة الثقافة، عمَّان - الأردن، ص 292 - والإسفرائيني، تاج الدين محمد (1996م)، اللبَّاب في علم الإعراب، تحقيق شوقي المعري (ط1)، مكتبة لبنان، بيروت، ص 150.

(20) ينظر، ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر النحوي المصري (1978م)، شرح المقدمة النحوية" الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية"، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف (القسم الثاني)، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، ص 21.

(21) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان (2010م)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق عبد العظيم صالح ، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 51 .

(22) ينظر، الكفوي، أبو البقاء أيوب (1998م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق درويش، عدنان والمصري، محمد (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 811.

على بابها، ومعنى الآية والله أعلم: نفي مثل المثل، ويلزم من نفي المثل ضرورة وجوده سبحانه وتعالى، فإن قيل: لم يوصل إلى نفي المثل بنفي مثل المثل، وهما نفي المثل من أول وهلة؟ فالجواب أن النفي بنفي مثل المثل أفخم وأبلغ من نفي المثل، بدليل أن قولنا: فلان لا يفعل هذا، أبلغ وأفخم من قولنا: أنت لا تفعل هذا؛ لأنه نفي الشيء بذكر دليله، فهو أبلغ من النفي بغير ذكر الدليل⁽³⁵⁾.

وقال الألويسي⁽³⁶⁾ «كَمْ دُلَّ لِه شَيْءٍ» نفي للمشابهة من كل وجه... والمراد من (مثله) ذاته تعالى فلا فرق بين ليس كذاته شيء، وليس كمثل شيء في المعنى إلا أن الثاني كناية مشتتمة على المبالغة، وهي أن المماثلة منفية عن كون مثله، وعلى صفته فكيف عن نفسه، وهذا لا يستلزم وجود المثل إذ الفرض كافٍ في المبالغة ومثل هذا شائع في كلام العرب... وقيل: إن مثلاً بمعنى الصفة وشيئاً عبارة عنها أيضاً حكاة الراغب ثم قال: والمعنى ليس كصفته تعالى صفةً تنبئها على أنه تعالى وإن وُصِفَ بكثيرٍ ممَّا يُوصَفُ به البشرُ فليست تلك الصفات له ⁽³⁶⁾ حسب ما يستعمل في البشر⁽³⁶⁾.

والهروزي أثبت زيادة الحروف؛ للتوكيد بقوله: " تكون (من) زائدة؛ للتوكيد كقولك: هل من رجل في الدار؟ وهل من طعام عندك؟ فمنها هنا زائدة للتوكيد، وموضع (من رجل) و(من طعام) رفع بالابتداء، كأنه قال: هل رجل في الدار؟ وهل عندك طعام؟"⁽³⁷⁾، واستدل

فبم⁽²⁶⁾ «رَحْمَةٌ بِمَنْ لَأَنْتَ لَهُمْ»⁽²⁶⁾ يعني فبرحمة من الله، و«ما» صلة⁽²⁷⁾، والبيضاوي بين المقصود بالزيادة بقوله: «ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان»⁽²⁸⁾، والزمخشري يثبت حروف الزيادة، لكنه لا يرتضيها في مواضع من القرآن، ويردها ويذكر أن القول بالزيادة فيها خطأ غير صحيح⁽²⁹⁾، وأبو عبيدة ذكر ما يزداد في الكلام من حروف الزوائد⁽³⁰⁾، ومثل له بأمثلة منها قوله: «فَمَا لَمَاتَكُمْنَ عَذَابُهُ حَا جَزِين»⁽³¹⁾.

وابن هشام يرى أن بعض الحروف تقع زائدة⁽³²⁾، نحو: (الكاف) الجارة فعند ذكره معانيها قال: " والخامس: التوكيد، وهي الزائدة نحو «ليس كمثل شيء»⁽³³⁾ قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت؛ لتوكيد نفي المثل⁽³⁴⁾. " وقال جماعة من المحققين: ليست الكاف هنا زائدة، وإنما هي

(26) سورة آل عمران، الآية (159).

(27) الماوردي، أبو الحسن علي (د.ت)، النكت والعيون تفسير الماوردي، تحقيق عبد المقصود، السيد، دار الكتب العلمية، بيروت-، ج1، ص432.

(28) البيضاوي، القاضي ناصر الدين (2000م)، أنوار التنزيل، وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، تحقيق حلاق، محمد صبحي و الأطرش، محمود أحمد (ط1)، دار الرشيد، دمشق، ج1، ص74.

(29) ينظر، المفصل، مصدر سابق، ص285.

(30) ينظر، أبو عبيدة، معمر بن المثنى (1954م)، مجاز القرآن، تحقيق سركين، محمد فؤاد ط (د.ت)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص63.

(31) سورة الحاقة، الآية (47).

(32) مغني اللبيب، مرجع سابق، ج1، ص123.

(33) سورة الشورى، الآية (11).

(34) مغني اللبيب، مرجع سابق، ج1، ص203.

(35) التعليقة، مرجع سابق، ص299.

(36) الألويسي، السيد محمود (1983م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج25، (ط4)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص17، 18.

(37) الهروي، علي بن محمد، النحو (1993م)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق الملوحي، عبد المعين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص336.

الزيادة التي تكون لغواً، بل المراد بها أن لا تكون موضوعاً لمعنى هو جزء التركيب، وإنما تفيد وثاقفة وقوة للتركيب⁽⁴¹⁾ وزيادة اللفظ في القرآن ليست لغواً وإنما للتوكيد.

وَأَنْ يُطْلَقَ عَلَي حُرُوفِ الْجَرِّ الزَّائِدَةِ نَحْوِيًّا مِصْطَلَحَ "حُرُوفِ الصَّلَةِ التَّوَكِيدِيَّةِ"، أَوْ "حُرُوفِ الْجَرِّ التَّوَكِيدِيَّةِ"، أَوْ أَي مِصْطَلَحَ يَنْفَقُ عَلَيْهِ؛ تَأْدَبًا مَعَ اللَّهِ ﷻ حَتَّى لَا يُقَالَ إِنَّ بِالْقُرْآنِ زِيَادَةً، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ سَيُوبِيهِ حَيْثُ أُثْبِتَ هَذِهِ الْحُرُوفُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا مِصْطَلَحَ الزِّيَادَةِ، وَلَمْ يَتَعَامَلْ مَعَهَا عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا مِصْطَلَحَ التَّوَكِيدِ، كَقَوْلِهِ عَنِ (مِنْ): "وَقَدْ تَدَخَّلَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ لَمْ تَدَخَّلْ فِيهِ كَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا، وَلَكِنَّهَا تَوَكِيدٌ بِمَنْزِلَةِ (مَا)، إِلَّا أَنَّهَا تَجْرُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ إِضَافَةٌ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ. وَلَوْ أُخْرِجَتْ (مِنْ) كَانَ الْكَلَامُ حَسَنًا، وَلَكِنَّهُ أَكْدَبِمِنْ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعَ تَبَعِيضٍ، فَأَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتَهُ بَعْضُ الرِّجَالِ وَالنَّاسِ". وَقَوْلُهُ عَنِ (الْبَاءِ): "قَدْ تَكُونُ (بَاءُ) الْإِضَافَةِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّوَكِيدِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ، وَلَسْتُ بِذَاهِبٍ، أَرَادَ أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا حَيْثُ نَفَى الْإِنْطِلَاقَ وَالذَّهَابَ، وَكَذَلِكَ: "كَفَى بِالشَّيْبِ" لَوْ أَلْفَى (الْبَاءُ) اسْتِقَامَ الْكَلَامِ"⁽⁴²⁾. وَهَذَا مَا فَعَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ فَمَعَ قَوْلُهُ بِالزِّيَادَةِ؛ لِلتَّوَكِيدِ قَالَ: "وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ الْمُعْرَبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: تَعَالَى إِنَّهُ زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَكَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ"⁽⁴³⁾، وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَرَّ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالزَّائِدِ، وَاسْتَعْمَلَ بَدَلَهُ

على زيادة (من) بالآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾⁽³⁸⁾.

وعرَضَ الزركشي زيادة حروف الجر في القرآن فقال: "وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن؛ فمنهم من أنكره، قال الطرسوسي في "العمدة": زعم المبردُ وتعلب أبا صلة في القرآن، والداهمَاء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلوات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيرًا. وقال ابن الخباز في "التوجيه": وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حملة على التوكيد"⁽³⁹⁾.

وأثبت ابن النحاس زيادة الحروف، والمقصودُ بها فقال: "قوله: (من) فإنها تكون زائدة: نحو: ما جاني من رجل. لا يقال: إن (من) أفادت هنا الاستغراق فلا تكون زائدة، لأننا لا نعني هنا بالزائد الذي دخوله وخروجه سواء، بل نعني أن (من) هنا لم تعلق الفعل بالاسم، ولا أوصلته إليه؛ لأن ما بعدها فاعل، والفعل لا يحتاج في وصوله إلى الفاعل إلى مقو، ولا موصل، فهي زائدة من جهة التعلق لا من جهة المعنى"⁽⁴⁰⁾.

ويري الباحث: أن الخلاف بين المثبتين لحروف زائدة في القرآن، والمانعين هو خلاف لفظي، وهذا النوع من الحروف موجود في لغة العرب، والقرآن نزل بلغتهم، والمعنى بها يختلف عن المعنى بدونها فهي ليست زيادة لغو معنوي، وإنما زيادة من حيث الصناعة الإعرابية، كما قال الكفوي: "ولا يصح في الكلام المعجز معنى

⁽³⁸⁾ سورة الأعراف، الآية (59).

⁽³⁹⁾ الزركشي، محمد بن عبد الله (1958م)، البرهان في علوم القرآن، ج3، تحقيق أبو الفضل، محمد (1ط)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص72.

⁽⁴⁰⁾ التعليقة، مرجع سابق، ص294.

⁽⁴¹⁾ الكليات، مرجع سابق، ص488.

⁽⁴²⁾ الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص225.

⁽⁴³⁾ ابن هشام، عبد الله جمال الدين (1981م)، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق نيل، علي فودة (1ط)، الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض - السعودية، ص108.

وأيدهم كثيرٌ من علماء بغداد كابن قتيبة (276هـ)، وابن الشجري (542هـ) (49)، وتناول ابن جنّي التناوب في باب (استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، وتعجب من بُعد فهم الناس لهذا الاستعمال عن الصواب، فوصفهم بالساذجة حيث قال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه" (50). وعلل لوصفه السابق لهم بقولهم بالتناوب في كل موضع، وعلى كل حال، فقال: "وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَضَارِكُ إِلَى اللَّهِ﴾ (51)، أي مع الله، ويقولون إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله - عز اسمه: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (52) أي: عليها" (53). وذكر أمثلة أخرى لاحتجاجهم على تناوب الحروف، وعقب عليها بقوله: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغ له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه... ونحو ذلك" (54)، وأشار إلى

التأكيد، والصلة، والمفحم (44)، وبين معنى الزائد في اصطلاح النحويين بقوله: "الزائد عند النحويين معناه: الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية، والتوكيد، لا المهمل" (45).

وذكر الكيشي أن (من) في نحو: ما جاعني من رجل. كثير من النحاة يجعلونها مزيدة؛ لتبيين إرادة التأكيد، وإن سألت ما معنى زيادتها؟ مع أنها أفادت الاستغراق، ولولاها لم يستغرق النفي، قالوا: "لو حذفها بقيت صورة الجملة بحالها بخلاف الصور المتقدمة. وللمعترض أن يفض القاعده بـ (إن)؛ لإفادتها التأكيد، وبقاء الجملة دونها، ولم تسم زائدة" (46).

وذكر الكفوي فائدة الزائد في كلامهم فقال: "والزائد في كلامهم لابد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية وإلا كان عبثاً ولغواً. فالمعنوية تأكيداً للمعنى كما في (من) الاستغراقية، و(الباء) في خبر (ما) و(ليس). واللفظية تزيين اللفظ وكونه بزيادة أفصح، أو مهياً لاستقامة وزن أو لحسن سجع أو غير ذلك. وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تتفرّد إحدهما عن الأخرى" (47).

ثالثاً: - التناوب بين حروف الجر:

* ذهب العلماء في نيابة حروف الجر مذهبين: (48)

المذهب الأول: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر يتوب بعضها عن بعض.

(49) ينظر، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1973م)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق صقر، أحمد (ط2)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ص566-578.

(50) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1952م)، الخصائص، ج2، تحقيق النجار، محمد علي (ط2)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ص306.

(51) سورة الصف، الآية (14).

(52) سورة طه، الآية (71).

(53) الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص307.

(54) الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص308.

(44) السيوطي، جلال الدين (2008م)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق الأرنؤوط، شعيب (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص389.

(45) الإعراب في قواعد الإعراب، مرجع سابق، ص108.

(46) الكيشي، شمس الدين محمد (1987م)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق البركاتي، عبد الله والعميري، محسن سالم، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص306.

(47) الكليات، مرجع سابق، 487، 488.

(48) ينظر، السامرائي، فاضل صالح، (2000م)، معاني النحو، ج3،

ط1، دار الفكر، بيروت، ص6.

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾⁽⁶⁰⁾ ذَهَبَ البصريون إلى أن ﴿في﴾ ليست بمعنى (على)، ولكن شبهه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز. ورأى الشلوبيني أن ﴿في﴾ على بابها فقال: "﴿في﴾ للوعاء، وقد يدخلها معنى (على) في رأيي، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، والصواب أن ﴿في﴾ على بابها؛ لأنَّ جُدُوعِ النَّخْلِ مكانٌ للمصلوب"⁽⁶¹⁾.

وَرَدَّ الزمخشري قول مَنْ جعلها بمعنى (على) فقال: "و﴿في﴾ معناها الظرفية... وقولهم، في قول الله ﷻ: ﴿وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، إنها بمعنى (على) عملاً على الظاهر، والحقيقة أنها على أصلها؛ لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه"⁽⁶²⁾. ووافق ابن يعيش بقوله: "وأما قوله تعالى ﴿وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، فليست ﴿في﴾ بمعنى (على) على ما يظنه مَنْ لا تحقيق عنده، وإنما لما كان الصلبُ بمعنى الاستقرار والتمكن، عُدي بـ ﴿في﴾ كما يُعدَّى الاستقرار"⁽⁶³⁾.

وقال السخاوي: "ومن الحروف الجارة (في) ومعناها الظرفية والوعاء، والظرف والوعاء ما كان مشتملاً على الشيء ومحلًّا له"⁽⁶⁴⁾، واستشهد بقول أبي العباس الأبي على أن ﴿في﴾ ليست بمعنى (على)، وأنها على حقيقتها

أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف، والآخرُ بأخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحدَ الحرفين موقعَ صاحبه إيداناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فذلك جيءَ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"⁽⁵⁵⁾.

ويرى الشلوبيني أن (إلى) على بابها حيث قال: "(إلى) تكون لانتهاؤ الغاية، وقد يدخلها معنى (مع)، في رأيي. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁵⁶⁾، والصواب أن ﴿إلى﴾ على بابها، والمعنى: مَنْ أَنْصَارِي مُضَيِّفِينَ أَنْفُسَهُمْ فِي نَصْرِي إِلَى اللَّهِ، ثم حذف هذا المقدر لدلالة ﴿إلى﴾ عليه، إذ كان مِنْ تَمَامَهُ"⁽⁵⁷⁾.

وَرَدَّ ابْنُ جَمَاعَةَ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ جَعْلَهُ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَعَ) بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ، وَإِنَّمَا (إِلَى) غَايَةٌ، يَجُوزُ دُخُولُ مَا بَعْدَهَا، وَيَجُوزُ أَلَّا يَدْخُلَ، وَتُعْرَفُ بِالْقِرَائِنِ، وَلَوْ صَحَّ إِطْلَاقُ (إِلَى) بِمَعْنَى (مَعَ)؛ لَصَحَّ: جِئْتُ إِلَى زَيْدٍ. بِمَعْنَى (مَعَ زَيْدٍ)، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَى الْمَرَاغِقِ﴾ فَإِنَّمَا عُرِفَ دُخُولُ الْمَرَاغِقِ بِبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ"⁽⁵⁸⁾.

المذهب الثاني: ذَهَبَ البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها موضع بعض قياساً إلا ما شذَّ عنه، وما أوهم النيابة يؤولونه على التضمين أو على المجاز⁽⁵⁹⁾،

(55) الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص308.

(56) سورة آل عمران، الآية (52).

(57) الشلوبيني، عمر (1981م)، التوطئة في النحو، تحقيق المطوع، يوسف أحمد (ط2)، دار التراث العربي، القاهرة، ص244.

(58) ابن جماعة، بدر الدين (2000م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق داود، محمد، دار المنار للنشر، القاهرة، ص328.

(59) ينظر، السيوطي، جلال الدين (1988م)، معترك الأقران، تحقيق شمس الدين، أحمد (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج1، ص230، 302. - والكليات، مرجع سابق، ص266.

(60) سورة طه، الآية (71).

(61) التوطئة في النحو، مرجع سابق، ص245.

(62) المفصل، مرجع سابق، ص284.

(63) شرح المفصل، مرجع سابق، ج4، ص472.

(64) السخاوي، علي بن محمد (2002م)، المفصل في شرح المفصل (باب الحروف)، تحقيق يوسف الحشكي (ط2)، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ص59.

والفعل الواحد قد يتعدى بأكثر من حرف كما قال أبو نزار المعروف بملك النحاة: الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت: خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستئلاكك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت يسليحي فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل ما يتعدى إلى بحرف واحد⁽⁶⁹⁾. وقال الكفوي: الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بد من أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو: رغبت فيه وعنه، ...، وسعيت إليه وبه. وإن تقاربت معاني الأدوات عسر الفرق، نحو: قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا، فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيبويه⁽⁷⁰⁾، وقال أبو هلال: "قال المحققون: إن حروف الجر لا تتعاقب، حتى قال ابن درستويه: في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس. قال أبو هلال - رحمه الله - وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما

حيث قال: "قال أبو العباس: هو هنا على حقيقته من كونه للوعاء؛ فإن الجذوع لما صلبوا عليها، صارت كأنها قبور لهم لملازمتهم إياها، فكأنهم كانوا فيها؛ لأنها صارت مستقرًا لهم"⁽⁶⁵⁾.

وهذا الرأي مال إليه ابن هشام، وعدّها من الأمور التي اشتهرت بين النحاة على خلاف أصلها، ووجه الصواب عنده هو القول: بأن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمّن فيه معنى عامل تعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف⁽⁶⁶⁾.

وقال الزركشي: لم يقل (على) كما ظن بعضهم؛ لأن (على) للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل علي رعوس النخل، وإنما يصلب في وسطها، فكانت ﴿في﴾ أحسن من (على)، كما أن استعمال ﴿في﴾ يتناسب مع حال القائل (فرعون) مع المقول لهم (السحرة) أمام الناس في يوم الزينة؛ فهو أراد أن يهون من شأنهم، وأن يظهر شدة تهديده ووعيده لمن آمن الناتج عن عظم حنقه، وشدة غيظه؛ تهديدًا وتخويفًا لغيرهم ممن لم يؤمن برب العالمين يدل على ذلك أنه كما حكى الله ﷻ عنه قال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشُرُومَةٌ قَلِيلُونَ﴾⁽⁶⁷⁾ حتى لا يؤمنوا كما آمن السحرة، فأراد أن يبين باستعمال ﴿في﴾ تمكّده منهم بصلبهم صلبًا غير مألوف صلبًا محيطًا بهم من جميع جوانبهم، كما يدل على رغبة فرعون في إقائهم على هذه الحالة زمنًا طويلًا⁽⁶⁸⁾.

⁽⁶⁵⁾ المفضّل، المرجع السابق، ص 60. - وابن فارس، أحمد (1997م)، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق حسن، أحمد (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 114.

⁽⁶⁶⁾ ينظر، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج 2، ص 755، 756.

⁽⁶⁷⁾ سورة الشعراء، الآية (54).

⁽⁶⁸⁾ البرهان، مرجع سابق، ج 4، ص 176.

⁽⁶⁹⁾ الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 3، 257.

⁽⁷⁰⁾ الكليات، مرجع سابق، ص 1002، 1003.

معنى الفعلين، وتعديه أيضاً تعديته في بعض المواطن، وهو في القرآن كثير⁽⁷⁵⁾.

وذكر أمثلة قرآنية للتضمين منها، قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽⁷⁶⁾ ضمن ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى يروى أو معنى يلتذ؛ ليفيد الشرب والري، أو الشرب والالتذاز جميعاً⁽⁷⁷⁾.

والقول بالتضمين هنا يغنينا عن قول النحاة بأن (الباء) هنا بمعنى (من)، فالعدول عن (من) إلى (الباء)؛ للدلالة على أنه ليس المقصود الإخبار عن ابتداء الشرب من العين أو شرب بعض ماء العين، وإنما استعمال (الباء)؛ للدلالة على أنه شرب يتضمّن الرّي والالتذاز⁽⁷⁸⁾، وهذا المعنى لا تعطيه (من).

وصاغ د. محمد نديم غرض التضمين بقوله: " فالغرض من التضمين إفراغ اللفظين إفراغاً، حتى كأن أحدهما سُبِكَ في الآخر، فالمعنى لا يأتيك مُصَرَّحاً بِذِكْرِهِ، مكشوفاً عن وجهه، بل مدلولاً عليه بغيره... وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً قَصْداً وَتَبَعاً"⁽⁷⁹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾⁽⁸⁰⁾ زعم قوم أن ﴿ن﴾ بمعنى (على) ولكن ﴿ن﴾ هنا تعني: نجيناه وخلصناه منهم، ومنعناه، وهذا نصر له، ولم

مَعْنَى وَاحِدٍ، فَأَبَى الْمُحَقِّقُونَ أَنْ يَقُولُوا بِذَلِكَ، وَقَالَ بِهِ مَنْ لَا يَتَحَقَّقُ الْمَعْنَى "⁽⁷¹⁾.

ويرى الباحث أن كل حرف من حروف الجر الأصل فيه أن يكون على بابه، ولا يُنْقَلُ عنه إلا بقريضة، ويجب التدبّر في معنى الحرف من خلال السياق والقارئ، والتفكر في سر اختيار كل حرف من حروف الجر في موضعه دون سواه كما فعل ابن جماعة، وذكر أن بيان النبي ﷺ هو الذي جعل المرافق تدخل في الغسل، ومع ذلك لم يقل أن (إلى) بمعنى (مع)، فهي على بابها تفيد انتهاء الغاية، وقيل بيان النبي ﷺ كان المعنى يحتمل أن يكون غسل الأيدي لا تدخل فيه المرافق، وانتهأه عندها، وبعد بيان النبي ﷺ عرفنا أن المرافق من اليد غير منفصلين. ويرى الباحث أن استخدام الحرف بمعنى حرف آخر هو التضمين الذي سيأتي الكلام عنه.

رابعاً: - التضمين في الحروف:

عرّف السيوطي التضمين بقوله: " إيقاع لفظٍ موقع غيره؛ لتضمينه معناه "⁽⁷²⁾، وذكر ابن هشام التضمين وفائدته حيث قال: " قد يُشْرِبُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ فَيَعْطُونَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِينًا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين "⁽⁷³⁾، كقوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽⁷⁴⁾ ضمّن الرفث معنى الإفضاء فعدي بالي.

وذكر ابن النقيب تضمين الفعل وفائدته بقوله: " من التضمين أيضاً، أن تضمّن فعلاً معنى فعلٍ آخر؛ لإفادة

⁽⁷⁵⁾ ابن النقيب، جمال الدين محمد (1995م)، مقدمة تفسير ابن النقيب، تحقيق سعيد، زكريا (ط1)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص59.

⁽⁷⁶⁾ سورة الإنسان، الآية (6).

⁽⁷⁷⁾ مقدمة تفسير، مرجع سابق، ص60.

⁽⁷⁸⁾ ينظر، معترك الأقران، مرجع سابق، ج1، ص198.

⁽⁷⁹⁾ فاضل، محمد نديم (2005م)، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج1 (ط1)، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ص106.

⁽⁸⁰⁾ سورة الأنبياء، الآية (77).

⁽⁷¹⁾ العسكري، أبو هلال (1997م)، الفروق اللغوية تحقيق سليم،

محمد إبراهيم (ط1)، دار العلم والثقافة، القاهرة، ص24، 25.

⁽⁷²⁾ معترك الأقران، مرجع سابق، ج1، ص302.

⁽⁷³⁾ ينظر، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص791.

⁽⁷⁴⁾ سورة آل عمران، الآية (187).

جاء منه معنى التضمين والذي يسميه بعض النحاة: الإشراب أو الحمل⁽⁸⁴⁾.

وذهب ابن العربي إلى تضمين (يؤلون) الذي يتعدى بـ (على) معنى يعتزلون فعدي بـ (عن) في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءَ وَإِنْ لَانَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁸⁵⁾ فقال: " وكذلك عادة العرب أن تحمّل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجعلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إن حروف الجرّ يُبدّل بعضها من بعض، ويحمّل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وصنع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس"⁽⁸⁶⁾.

(الباء) الجارة نحوياً ودلائياً: قال الجرجاني: "الباء ومعناها الأصلي الإلصاق"⁽⁸⁷⁾. أي: اتصال شيء بشيء حقيقة أو حكماً، وهو أصل معانيها عند النحاة، بحيث لا يكون لها معنى آخر إلا وفيه أثر من معنى الإلصاق إما حقيقة نحو: "بزيد داء"، وإما مجازاً نحو: "مررت بزيد"، أي أوصفت مروري بموضع يقرب من زيد⁽⁸⁸⁾. قال ابن هشام: "قيل: هو معنى لا يفارقها فهذا اقتصر عليه سيبويه"⁽⁸⁹⁾، ومن معانيها السببية، نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا

يستعمل (نصرناه على القوم)؛ لأنه لم يحدث استعلاء له عليهم، وانتصار يجعله ممكناً منهم، وغالباً لهم في هذا النصر، وأوضح السامرائي سر دقة النظم القرآني في استعمال ﴿رَدَّاهُ﴾ دون (نجبناه)، فإذا قيل: (نجبناه من القوم) فهم حدوث تنجية تتعلق بالناجي فقط، وأنتك خلصته منهم دون أن تتعرض لهم بشيء، وإذا قيل: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ فهم حدوث تنجية للناجي، ونصرة له ممن نجى منهم بعقابهم، أو بأخذ حقه منهم⁽⁸¹⁾.

ويرى الباحث أن القول بالتضمين أقرب للصواب من القول بتناوب حروف الجر، ولابد من النظر إلى الفعل أو الاسم السابق على حرف الجر؛ لتعرف فائدة استعمال حرف جر ما دون غيره، ووضع ابن جني التضمين وغرضه في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽⁸²⁾، وذكر أن العرب لا تقول رفنت إلى المرأة، وإنما تقول: رفنت بها أو معها، وعلل استعمال ﴿إِن﴾ مع ﴿الرفْتُ﴾ بقوله: "لما كان الرفت هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفت إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"⁽⁸³⁾، ونكون قد جمعنا المعنيين معاً: الرفت وهو فاحش القول، مع الإفضاء وهو إزالة الإفضاء وأعني الإيلاج، وكلاهما مقصود هنا؛ ليمنح العلاقة الزوجية رقةً ونداوةً ورحمةً، وينأى عن التصريح بالمعنى الحيواني، ويبدل ثوب الستر على العلاقة الزوجية. فالرفت حين أشرب معنى الإفضاء أو حملة،

(84) ينظر، التضمين النحوي، مرجع سابق، ج1، ص106.

(85) سورة البقرة، الآية (226).

(86) ابن العربي، أبو بكر (1972م)، أحكام القرآن، تحقيق الجبالي،

علي محمد (ط3)، طبعة عيسى البابي الحلبي، ج1، ص177.

(87) الجمل، مرجع سابق، ص25.

(88) ينظر، الفاضل الهندي، بهاء الدين محمد (1431هـ—)،

شرح العوامل في النحو، ومعه إيضاح المسائل من شرح

العوامل، لمحمد زكي الجعفري (ط1)، دار الحجة للثقافة، قم، سوق

القدس، ص11.

(89) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف (1991م)، مغني

الليبي عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1،

المكتبة العصرية صيدا- بيروت، ص118.

(81) ينظر، السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، ج3، ص14.

(82) سورة البقرة، الآية (187).

(83) الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص308.

فهذا في الباطن، وقال تعالى: ﴿مُسَلِّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ (96) فهذا في الظاهر (97).

وقال ابن قتيبة: ﴿إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ يَقَابِلَ سَلِيمٍ﴾ أي: خالص من الشرك (98).

جاءت جملة ﴿إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ يَقَابِلَ سَلِيمٍ﴾ لا محل لها من الإعراب؛ صلة الموصول (من) فعِيَّتْ مَدْلُولُهُ، وَأَزَالَتْ إِبْهَامَهُ، وَوَضَحَّتْ مَعْنَاهُ، وَجَاءَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ﴿يَقَابِلَ سَلِيمٍ﴾ متعلقًا بالفعل (أقَى) أو بمحذوف حال، أي: مصحوبًا بقلب سليم وجرت (الباء) الاسقلم (ب)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وربطت بين الفعل (تقَى) والاسم بعدها (ب)، كما نقلت معنى الإتيان، الذي عبر عنه بالفعل الماضي (تقَى) مع أن الفعل لم يقع بدلالة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨)؛ لتحقيق الوقوع مصحوبًا بمعنى (الباء) الإلصاق إلى مجرور (ب)، الموصوف بصفة دالة على السلامة، وذكر النيسابوري أن (ب) بـ سَلِيمٍ، مُسَلِّمٌ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ. وَقِيلَ: سَالِمٌ مِّنَ الشُّكِّ (99)، ويرى الباحث أن صيغة (فَعِيل) تستعمل بمعنى مفعول (مُسَلِّمٌ)، وبمعنى فاعل (سَالِمٌ)، وكلها تشترك في تخصص (ب) بالسلامة إلا أن التعبير بصيغة (سَلِيمٍ) يُعْطِي مِنَ الْمَعْنَى مَا لَا يُعْطِيهِ التَّعْبِيرُ

(96) سورة البقرة، الآية (71).

(97) الأصفهاني، الحسين بن محمد (1998م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق عيَّانِي، محمد خليل (ط1)، دار المعرفة، بيروت، كتاب السين، (سلم)، ج1، ص315.

(98) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1978م)، تفسير غريب القرآن بتحقيق صقر، السيد أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ص318.

(99) النيسابوري، محمود (1997م)، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تحقيق سعاد بنت صالح، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ج1041/2.

يَذِيئُهُ (90)، والتبعيض، نحو: عَلَّقْتُ بِالْبَيْتِ، والتعدية حيث يتعدى بها الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾ (91)، ويرى الشلوبيني أن معنى الهمزة المعدية إنما هو الإلصاق، وأن معنى التعدية ليس بخارج عنه، وكذلك بقية معاني (الباء) إلا معنى التبعيض فقال: "ومعنى الهمزة المعدية، نحو: ﴿لَذَهَبَ يَسْمَعِهِمْ﴾ (92)، ومعناها: إنما هو الإلصاق" (93). والسمين الحلبي بعد أن ذكر معانيها وأمثلة لها قال: "والجمهور يَأْبُونَ جَعْلَهَا إِلَّا لِلإلصاق أو التَّعْدِيَةِ، وَيَرْتُدُونَ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَيْهِمَا" (94).

نموذج تطبيقي للقلب مجروراً بالباء في تراكييب القلب:

ورد القلب مجروراً بالباء في (ثلاثة) مواضع يتضمنها النمط الآتي:

1 حرف جر "الباء" + اسم مجروراً:

وَرَدَ مُتَضَمِّناً صِفَةَ (السَّلَامَةِ) فِي مَوْضِعَيْنِ:

أولهما: - ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) ﴿إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ يَقَابِلَ سَلِيمٍ﴾ (٨٩) (95).

قال الأصفهاني: "السَّلْمُ وَالسَّلَامَةُ التَّعْرِي مِنَ الْآفَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، قَالَ: ﴿يَقَابِلَ سَلِيمٍ﴾ أَهْتَدَعَرٌّ مِّنَ الدَّغَلِ

(90) سورة العنكبوت، الآية (40).

(91) سورة البقرة، الآية (17).

(92) سورة البقرة، الآية (20).

(93) التوطئة في النحو، مرجع سابق، ص247.

(94) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (1406هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الخراط، أحمد محمد، دار القلم، دمشق، ج1، ص15.

(95) سورة الشعراء، الآية (89).

القصد، وإن لم يكن منه الحصول، والمجيء يقال اعتباراً بالحصول " (102) .

ثانياً:- الفعل (تَى) في قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَقَلِّبُ سَلِيمٍ﴾ ماضٍ لفظاً لا معنى، فالإتيان لم يحدث؛ لأنه سيكون يوم القيامة، أما الفعل (جَاءَ) في قوله: ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ ماضٍ لفظاً ومعنى دل على تحقق مجيء إبراهيم عليه السلام بقلبه مقبلاً على ربه في موقفه مع أبيه وقومه ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ (85) (103) .

ثالثاً:- فاعل (أتى) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى لفظ (من) الموصولة دون معناها، وهو يشمل كل من أتى الله يوم القيامة (يقَلِّبُ) صفته (سليم)، وفاعل (جاء) ضمير مستتر تقديره: (هو) لكنه يعود إلى (إبراهيم) عليه السلام .

رابعاً:- تعدى كُلاً من الفعلين إلى مفعول واحد، الفعل (تَى) صَدَبَ لفظ الجلالة ﴿تَى﴾ ، والفعل (جاء) نَصَبَ لفظ (بَهُ) .

خامساً:- عبر بلفظ الجلالة ﴿تَى﴾ في قوله: ﴿مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ ؛ لأنه الاسم الدال على ذاته، الراجع إليه جميع صفاته، فهو مختص به تعالى، لم يُسم به أحد، فهو يناسب يوم الدين؛ لأنَّ الله الملك في هذا اليوم ظاهراً وباطناً، وعبر بـ (بَهُ) بإضافة (ب) إلى ضمير المفرد الغائب (الهاء) العائد إلى إبراهيم عليه السلام ؛ ليتناسب مع تشریف الله وعنايته به، إلى أن بلغ كماله - عليه السلام - قال الكرمانى: "الربُّ من الترتيبية، وهي تبليغ الشيء كماله على التدرج" (104) .

(102) ينظر، المفردات، مرجع سابق، كتاب الجيم، (جاء)، ج1، ص135 .

(103) سورة الصافات، الآية (85) .

(104) السيوطي، جلال الدين (1994م)، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق الحمادي، أحمد بن محمد (ط1)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ج1، ص124 .

بـ (مُسَلِّم) أو بـ (سالم)، فهي صفة مشبهة مشتقة من السلامة أفادت ثبوت صفة السلامة للقلب (100)، وخصَّصته بسلامته باطناً مما وُصِفَ به غيره بقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ وظاهراً مما وُصِفَ غيره بالختم والطبع والران... الخ، وإنما ذكر القلب ابتداءً في قوليه ﴿بِأَبٍ﴾ ثم وصف بـ (سليم) لما في ذكر القلب من إحضار حقيقة ذلك القلب النزيه، وتكثيراً ﴿بِأَبٍ﴾؛ لإفادة العموم والشمول لكل قلب سليم. والآخر:- ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (87) ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ (85) (101) .

جاءت جملة ﴿جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ في محل جر بإضافة ﴿بِأَبٍ﴾ الظرفية الحينية الدالة على الماضي إليها، وفيها ﴿جاء﴾ فعل ماضٍ دل على تحقق المجيء، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى إبراهيم عليه السلام إلى مفعوله المركب الإضافي إضافة تشریف (بَهُ) ، والجار والمجرور ﴿بِأَبٍ﴾ متعلق بالفعل ﴿جاء﴾، و﴿سليم﴾ صفته مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة ﴿لَوْ﴾ ﴿سَلِيمٍ﴾ هنا هو قلب إبراهيم عليه السلام .

ويلحظ في الموضوعين السابقين ما يلي:-

أولاً:- استعمال الفعل (أتى) في الموضوع الأول في قوله ﴿اللَّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾، واستعمال الفعل (جاء) في الموضوع الآخر في قوله: ﴿بِهِ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾، وبين الفعلين عمومٌ وخصوصٌ.

قال الأصفهاني: " المجيء كالإتيان لكن المجيء أعم؛ لأنَّ الإتيان مجيء بسهولة، والإتيان قد يُقال باعتبار

(100) ينظر، اللباب، مرجع سابق، القسم الثالث، ص177 .

(101) سورة الصافات، الآية (84) .

أولاً: النتائج:

1. الأصل في كل حرف جر أن يكون على بابهِ لا يُنقلُ عنه إلا بقرينة، ويجب التدبر في معناه من خلال السياق، والقرائن، والتفكر في سِرِّ اختيار كل حرف في موضعه دون سواه؛ للتوصل إلى غَيْضٍ مِنْ فَيْضِ أسرارِ السَّنَطْمِ القرآني.

2. اشتراك حرفين في صلاحية التعبير بأي منهما في موضع ما ليس معناه التناوب بينهما، وأنهما بمعنى واحد، وإنما معناه تضمين الحرف المستعمل معنى حرف آخر؛ ليعطي معنى الحرفين معاً.

3. لحروف الجر دورٌ رئيسٌ في إبراز المعاني النحوية في مجروراتها.

4. حروف الجر الزائدة في اصطلاح النحاة لا يعني أنها مُقحمة أتت عبثاً ولغواً، وإنما تأتي لفائدة معنوية أو لفظية أو تجمع الفائدةين.

5. الغرض الأعلى لحروف الجر كلها أن تُوصِّلَ معاني الأفعال التي قبلها مصحوبة بمعاني هذه الحروف إلى الأسماء التي بعدها.

ثانياً: التوصيات:

1. أوصي باستعمال مصطلح (متممات أو مُكَمَّلَات) مع (فَضَلَات) التي يعبر بها عن كل ما زاد عن طرفي الإسناد لما لها من دور وظيفي في تأدية المعنى لا يليق به وصفها بـ(فَضَلَات).

2. أوصي بتجنب القول بحروف جر زائدة في القرآن أو لغو وما يشبه ذلك؛ تأدباً مع الله ﷻ حتى لا يُقال إنَّ بالقرآن زيادة، وإطلاق مصطلح حروف الجر الصلة أو التوكيدية.

3. أوصي بإعادة التوصيف الدقيق لكل ما كان تعقيد النحاة له مخالفاً الاستعمال القرآني، فالنص القرآني سابق

سادساً: - تكريفاً (ببديل) مع تخصيصاً (ب) بوصفه بب) في الموضوعين تكراراً لفظياً؛ لكن المعنى مختلف فقوله (ببديل) في الموضوع الأول مخصوص بقلب إبراهيم ﷺ، أملاً (ببديل) في الموضوع الثاني أعمُ يشمل كلَّ قلبٍ أتى الله بهذه الصفة.

وورد متضمناً صفة (الإناية) في موضع واحد:

مَرْقُولَمْخْتَالِي: ﴿رَدَّ مَانَ بِأَلْعَيْبِ وَجَابِعْلَابِ مُنْيِبِ﴾ (105)

جاءت وَجَعَلُ ﴿بِقَلَابِ مُنْيِبِ﴾ لا محل لها من الإعراب معطوفة بـ﴿الواو﴾ على جملة صلة الموصول ﴿شَرِيَّ﴾ الرَّدَّ مَانَ بِأَلْعَيْبِ، وفيها الفعل ﴿بَاءَ﴾ فعلٌ ماضٍ لفظاً مُستقبلٌ معنى؛ فالكلام حكاية حال مُستقبلية، وفاعل ﴿بَاءَ﴾ ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى لفظ ﴿نَ﴾ الموصولة دون معناه، والجار والمجرب ﴿بِ مُنْيِبِ﴾ متعلق بالفعل ﴿بَاءَ﴾ أفادت ﴿الباء﴾ الجارة جر الاسم ﴿بِ﴾، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وربط الفعل ﴿بَاءَ﴾ مع نقل معناه مصحوباً بمعنى ﴿الباء﴾ المصاحبة إلى ﴿بِ مُنْيِبِ﴾ الذي جاء نكرة؛ لإفادة العموم والشمول مُخصَّصةً بالوصف باسم الفاعل ﴿مُنْيِبِ﴾ من الفعل الرباعي (أناي)؛ للدلالة على اتصاف القلب برجوعه مع خشيته الرحمن بالغيب؛ وللدلالة على أنه لا عبرة للإناية والرجوع إلى الله ﷻ إلا إذا كان بقلب منيب إليه بالتوبة وإخلاص العمل (106)، مُعرضٌ عما سواه مُقبلٌ عليه بكليته.

الخاتمة:

بفضل من الله ونعمة أسفرَ البحثُ عن عددٍ من النتائج والتوصيات، أوجزها فيما يلي:

(105) سورة ق، الآية 33.

(106) ينظر، المفردات، مرجع سابق، كتاب النون، (نوب)، ص658، 657.

8. الفاكهي، جمال الدين (1993م)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق الدميري، المتولي (ط2)، مكتبة وهبة، القاهرة.

9. ابن يعيش، موفق الدين (2001م)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق يعقوب، إميل (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

10. الجرجاني، عبد القاهر (1988م)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الأزهرى، خالد، تحقيق زهران، البدر اوي (ط2)، دار المعارف، القاهرة.

11. الأشبيلي، ابن أبي الربيع (1986م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، تحقيق الثبتي، عياد (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

12. ابن سيده، أبو الحسن (د.ت)، المخصص (ط الأُميرية)، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، السفر الرابع عشر.

13. أبو الفداء، إسماعيل (2005م)، الكُنَّاش في النحو والتصريف، ج2، تحقيق مبروك، جودة (ط2)، مكتبة الآداب- القاهرة.

14. ابن النحاس، بهاء الدين (2004م)، التعليقة على المقرب (شرح العلامة ابن النحاس على مُقرب ابن عصفور في علم النحو) تحقيق عويضة، جميل (ط1)، وزارة الثقافة، عمَّان، الأردن.

15. والإسفرائيني، تاج الدين (1996م)، اللُّباب في علم الإعراب، تحقيق المعري، شوقي (ط1)، مكتبة لبنان، بيروت.

16. ابن بابشاذ، أبو الحسن (1978م)، شرح المقدمة النحوية "الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية"، تحقيق شريف، أبو الفتوح (القسم الثاني)، الجهاز المركزي للكتب الجامعية.

على وضع القاعدة النحوية فتؤول القاعدة لتوافق النص القرآني، ولا يؤول النص القرآني ليوافق القاعدة.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

1. ابن منظور، جمال الدين (1999م)، لسان العرب، ج2، تحقيق عبد الوهاب، أمين محمد والعبيدي، محمد الصادق (ط3)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

2. السيوطي، جلال الدين (د.ت).أ. الأشباه والنظائر في النحو، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ب. الإتيان في علوم القرآن، تحقيق الأرنؤوط، شعيب (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ج. معترك الأقران، ج1، تحقيق شمس الدين، أحمد (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

3. سيوييه، عمرو (1977م)، الكتاب، تحقيق، هارون، عبد السلام (ط4)، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.

4. الزمخشري، محمود (1323هـ—)، المُفَصَّل في علم العربية (ط2)، دار الجيل، بيروت.

5. المرادي، الحسن (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق قباوة، فخر الدين وفاضل، محمد (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

6. ابن قاسم المالكي، شرح حدود النحو للأبدي، أحمد بن محمد (2008م)، تحقيق فهمي، خالد (ط1)، مكتبة الآداب، القاهرة.

7. الأسترابادي، محمد (1993م)، شرح كافية ابن الحاجب (القسم الأول)، تحقيق حفزي، حسن (ط1)، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

27. الكيشي، شمس الدين (1987م)، الإرشادُ إلى عِلْمِ الإعرابِ، تحقيق البركاتي، عبد الله والعميري، محسن سالم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

28. السامرائي، فاضل (2000م)، معاني النحو، ج3، (ط1)، دار الفكر، بيروت.

29. ابن قتيبة، عبد الله (1973م)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق صقر، أحمد (ط2)، مكتبة دار التراث، القاهرة.

30. ابن جني، أبو الفتح (1952م)، الخصائص، ج2، تحقيق النجار، محمد علي (ط2)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

31. الشلوبيني، عمر (1981م)، التوطئة في النحو، تحقيق المطوع، يوسف (ط2)، دار التراث العربي، القاهرة.

32. ابن جماعة، بدر الدين (2000م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق داود، محمد، دار المنار للنشر، القاهرة.

33. السخاوي، علي (2002م)، المُفضَّلُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ (باب الحروف)، تحقيق الحشكي، يوسف (ط2)، المكتبة الوطنية، عمان.

34. ابن فارس، أحمد (1997م)، الصحابيُّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق حسن، أحمد (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

35. العسكري، أبو هلال (1997م)، الفروق اللغوية تحقيق سليم، محمد (ط1)، دار العلم والثقافة، القاهرة.

36. ابن النقيب، جمال الدين (1995م)، مقدمة تفسير ابن النقيب، تحقيق سعيد، زكريا (ط1)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

37. فاضل، محمد نديم (2005م)، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج1 (ط1)، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية.

17. ابن الحاجب، جمال الدين (2010م)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق عبد العظيم، صالح، مكتبة الآداب، القاهرة.

18. الكفوي، أبو البقاء (1998م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق درويش، عدنان والمصري، محمد (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

19. ابن مالك، جمال الدين (1967م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، المكتبة العربية، القاهرة.

20. الماوردي، أبو الحسن (د.ت)، النكت والعيون تفسير الماوردي، ج1، تحقيق عبد المقصود، السيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

21. البيضاوي، ناصر الدين (2000م)، أنوار التنزيل، وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، تحقيق حلاق، صبحي والأطرش، (ط1)، ج1، محمود، دار الرشيد، دمشق.

22. أبو عبيدة، معمر (1954م)، مجاز القرآن، تحقيق سزكين، فؤاد (د.ت)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1.

23. الألوسي، السيد محمود (1983م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج25، (ط4)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

24. الهروي، علي (1993م)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق الملوحي، عبد المعين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

25. الزركشي، محمد (1958م)، البرهان في علوم القرآن، ج3، تحقيق أبو الفضل، محمد (ط1)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

26. ابن هشام، عبد الله (1981م)، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق نيل، علي فودة (ط1)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية.

38. ابن العربي، أبو بكر (1972م)، أحكام القرآن، تحقيق البجاوي، علي (ط3)، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ج1.
39. الفاضل الهندي، بهاء الدين (1431هـ—)، شرح العوامل في النحو، ومعه إيضاح المسائل من شرح العوامل، للجعفري، محمد زكي (ط1)، دار الحجة للثقافة، قم، سوق القدس.
40. ابن هشام، عبد الله (1991م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق عبد الحميد، محيي الدين ج1، المكتبة العصرية صيدا، بيروت.
41. السَّمِينُ الحَلْبِيُّ، أحمد (1406هـ—)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الخراط، أحمد، دار القلم، دمشق، ج1.
42. الأصفهاني، الحسين (1998م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق عَيْتَانِي، محمد خليل (ط1)، دار المعرفة، بيروت، ج1.
43. ابن قتيبة، عبد الله (1978م)، تفسير غريب القرآن بتحقيق صقر، السيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
44. النيسابوري، محمود (1997م)، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تحقيق سعاد بنت صالح، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ج2.
45. السيوطي، جلال الدين (1994م)، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق الحَمَّادِي، أحمد (ط1)، وزارة الأوقاف، قطر، ج1.